

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان

لا يزال انخفاض أسعار النفط واحتدام الصراعات يشكلان عبئا على النشاط الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.

وتم تخفيض آفاق النمو بدرجة كبيرة في معظم البلدان المصدرة للنفط منذ أكتوبر الماضي، في ظل حالة الاضطراب المستمر في سوق النفط العالمية. ولا يزال من المتوقع ارتفاع معدل النمو في البلدان المصدرة للنفط من 2% في عام 2015 إلى 3% هذا العام؛ غير أن هذه الزيادة ترجع أساسا إلى زيادة إنتاج النفط في العراق ورفع العقوبات عن إيران. وفي دول مجلس التعاون الخليجي، من المتوقع أن يزداد تباطؤ النشاط الاقتصادي. فعلى الرغم من التدابير الطموحة الجاري تنفيذها لضبط أوضاع المالية العامة هذا العام، فإن أرصدة الميزانية سوف تتدهور نظرا للهبوط الحاد في أسعار النفط. وثمة حاجة إلى تكثيف الجهود بغية تخفيض العجز على المدى المتوسط من أجل استعادة الاستمرارية لأوضاع المالية العامة، وفي حالة دول مجلس التعاون الخليجي لدعم أسعار الصرف المربوطة. ومن الأولويات التي لا تقل أهمية في هذا الشأن ضمان قدرة القطاع الخاص على خلق فرص العمل الكافية للشباب ولأعداد السكان المتزايدة في وقت ستكون فيه قدرة القطاع العام على خلق فرص العمل محدودة. وسيطلب ذلك إصلاحات هيكلية عميقة لتحسين الآفاق متوسطة الأجل وتيسير التنوع الاقتصادي. ويتزايد عزم صناع السياسات في معظم البلدان على توخي منهج استباقي في معالجة هذه التحديات التي يفرضها ركود أسعار النفط.

وبعد أربع سنوات من الركود، بدأت ملامح القوة تظهر على النشاط الاقتصادي في البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، وإن كان ارتفاعا تدريجيا وغير متوازن. فقد زاد النمو من 3% في الفترة 2011-2014 إلى 3.75% في عام 2015 ومن المتوقع أن يظل حول هذا المستوى في الفترة 2016-2017. ويستمد هذا التعافي الدعم من انخفاض أسعار النفط وتراجع الأعباء المالية المعوقة وتحسن الثقة بفضل التقدم في مسار الإصلاحات الأخيرة. غير أن الاضطرابات الأمنية والتوترات الاجتماعية مستمرة، والآفاق مقيدة بالتداعيات السلبية للصراعات الإقليمية - بما فيها الضغوط الاقتصادية الناتجة عن استضافة اللاجئين- ومؤخرا تباطؤ النشاط في دول مجلس التعاون الخليجي. وقد ساعدت إصلاحات دعم الطاقة المعمم على تثبيت الدين العام والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، وساعد تحسين شبكات الأمان الاجتماعي الموجهة بدقة إلى المستحقين في حماية شرائح السكان محدودة الدخل. غير أن تحقيق مزيد من التقدم في ضبط أوضاع المالية العامة لا يزال مطلوبا لتثبيت الدين العام على مسار قابل للاستمرار وإعادة بناء الهوامش الاحتياطية التي تتيحها السياسات. وفي بعض الحالات، يمكن أن تؤدي زيادة مرونة سعر الصرف إلى تخفيض مواطن الضعف وتحسين التنافسية. ومن الضروري تكثيف الإصلاحات الهيكلية لتحسين مناخ الأعمال وأسواق العمل والأسواق المالية والنشاط التجاري لإعطاء دفعة لآفاق الاقتصاد وتحسين مستويات المعيشة وخلق فرص العمل المطلوبة بشدة.

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، 2014-2017

البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان	دول مجلس التعاون الخليجي	إيران	البلدان المتأثرة بالصراعات	البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان
2014	2.7	3.5	4.3	2.9
2015	1.9	3.3	0.0	3.8
2016	2.9	1.8	4.0	3.5
2017	3.1	2.3	3.7	4.2

المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء الصندوق.

ملحوظة: البلدان المتأثرة بالصراعات تشمل العراق وليبيا واليمن، علما بأن بيانات سوريا غير متاحة.

البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: التكيف مع انخفاض أسعار النفط

الواقع الجديد في سوق النفط

تمتعت البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان على مدار العقد الماضي بفوائض خارجية ومالية كبيرة وتوسع اقتصادي سريع على خلفية ارتفاع أسعار النفط. غير أنه مع هبوط أسعار النفط في السنوات الأخيرة تحولت الفوائض إلى عجز وتباطؤ النمو، مما أثار المخاوف من مخاطر البطالة والمخاطر المالية. كيف ينبغي للمنطقة التكيف مع معطيات هذا الواقع النفطي الجديد؟

وكان انخفاض أسعار النفط منذ منتصف عام 2014 مذهلاً، حيث هبطت الأسعار بنسبة 70% تقريباً لتصل إلى نحو 40 دولاراً للبرميل. وتشير توقعات أسواق العقود المستقبلية إلى تعافي أسعار النفط بصورة طفيفة فقط لتصل إلى 50 دولاراً للبرميل بنهاية هذا العقد، على الرغم من كثافة أجواء عدم اليقين المحيطة بهذه التنبؤات (الشكل البياني 1). ويعكس ضعف آفاق الأسعار التباطؤ المتوقع في نمو المعروض النفطي العالمي وإن كان بدرجة محدودة فقط نظراً لتعزيز إيران صادراتها ومحافظة غيرها من البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان على مستويات إنتاجها العالية، في وقت يشهد نمواً عالمياً بطيئاً.

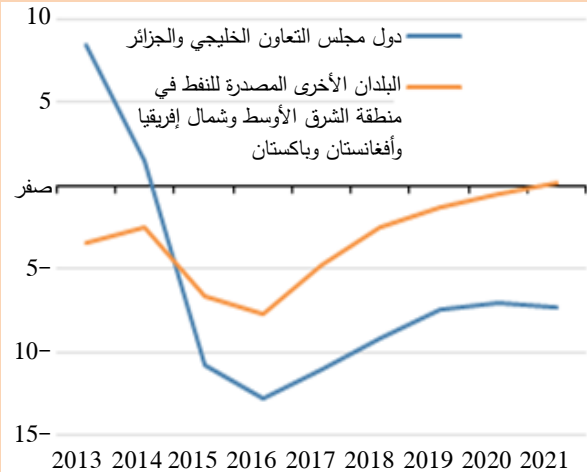
خسائر كبيرة في الإيرادات

تشير توقعات انخفاض أسعار النفط إلى ضعف الإيرادات النفطية في السنوات القادمة، مما سيقلل بشكل كبير من قدرة الحكومات على

الإفناق. فقد انخفضت عائدات الصادرات في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان بمقدار 390 مليار دولار في عام 2015 (17.5% من إجمالي الناتج المحلي). ورغم تعويض هذا الانخفاض جزئياً نتيجة تراجع الواردات بسبب انخفاض أسعار السلع الأولية غير النفطية، فقد تحولت الحسابات الجارية المجمعة لدول مجلس التعاون الخليجي والجزائر من تحقيق فائض مريح إلى عجز متوقع في عام 2016 بنسبة 8% تقريباً من إجمالي الناتج المحلي. ومن المتوقع أن يصل العجز في البلدان الأخرى المصدرة للنفط بالمنطقة إلى 4.75% من إجمالي الناتج المحلي خلال العام الجاري. وتشير التوقعات إلى تحسن الحساب الجاري تحسناً تدريجياً فقط على المدى المتوسط، مع تعافي أسعار النفط إلى حد ما وبدء تكشف ملامح التصحيح المالي.

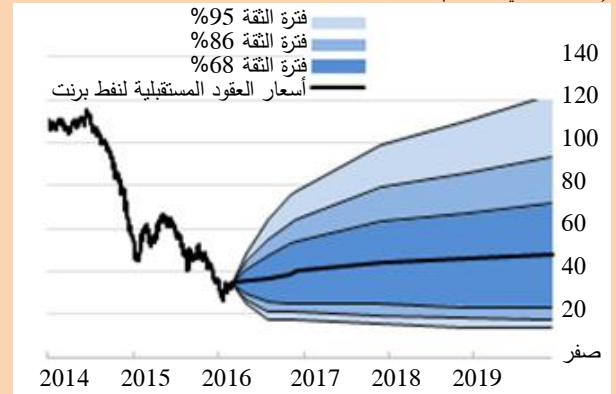
وقد تدهورت أرصدة المالية العامة بشكل كبير، مما يعكس الخسائر الكبيرة في عائدات الصادرات (الشكل البياني 2). وتحولت الفوائض الوفيرة لدى دول مجلس التعاون الخليجي والجزائر إلى عجز كبير، يتوقع أن يصل في المتوسط إلى 12.75% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2016 وأن يظل عند مستوى 7% على المدى المتوسط، على الرغم من تنفيذ تدابير كبيرة لتخفيض العجز. وبالنسبة للبلدان الأخرى المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان التي تعتمد بشكل أقل عموماً على النفط ولكن احتياطياتها المالية الوقائية محدودة، من المتوقع أن يصل

الشكل البياني 2
رصيد المالية العامة الكلي
(% من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء الصندوق. ملحوظة: تستبعد ليبيا من البلدان الأخرى المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.

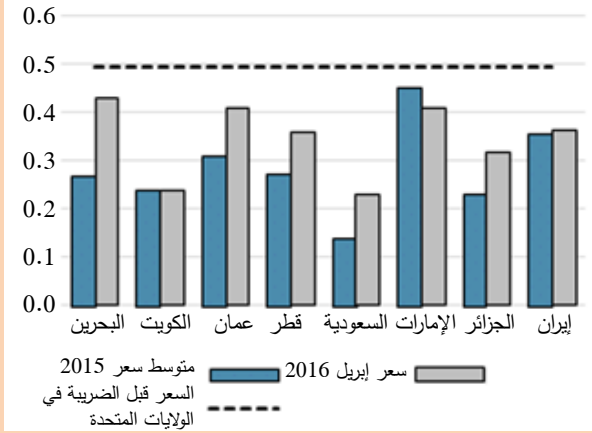
الشكل البياني 1
النفط الخام من نوع برنت
(دولار أمريكي للبرميل)



المصادر: شركة Bloomberg؛ وحسابات خبراء الصندوق. ¹ مستمدة من أسعار العقود المستقبلية وعقود الخيار في 2 مارس 2016. ومتوسط سعر برميل النفط بالدولار الأمريكي كان قدره 50.79 دولار في عام 2015؛ والسعر المفترض على أساس أسواق العقود المستقبلية قدره 34.75 دولار في عام 2016 و40.99 دولار في عام 2017.

ومن الجدير بالاهتمام، بدأ العديد من البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان إصلاحات كبيرة في أسعار الطاقة استجابة لانخفاض أسعار النفط. ففي مجلس التعاون الخليجي، رفعت معظم البلدان أسعار الوقود والمياه والكهرباء، بينما أعلن بعضها عن زيادات أخرى في السنوات القادمة. وقامت عمان والإمارات العربية المتحدة بتطبيق آليات للتسعير التلقائي. وخارج دول مجلس التعاون الخليجي، رفعت الجزائر مؤخرًا أسعار الوقود والكهرباء والغاز الطبيعي، ورفعت إيران أسعار الوقود. ولا تزال أسعار الطاقة المحلية أقل بكثير من المستويات المرجعية العالمية في معظم البلدان (الشكل البياني 4). وللتخفيف من أثر هذه الإصلاحات إلى أقل درجة ممكنة على الشرائح محدودة الدخل، ينبغي تعزيز نظم الدعم الموجهة.

الشكل البياني 4
أسعار البنزين الممتاز
(دولار أمريكي للتر)



المصادر: السلطات الوطنية؛ وإدارة معلومات الطاقة؛ وتقديرات خبراء الصندوق. ملحوظة: قامت عمان والإمارات العربية المتحدة بتطبيق صيغ لتسعير الوقود تلقائياً.

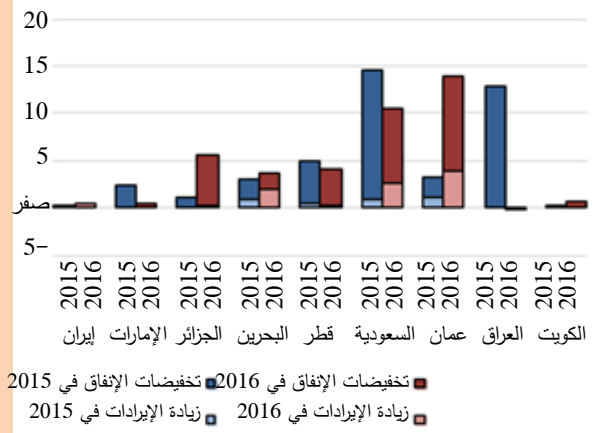
وبالتوازي مع ضبط أوضاع المالية العامة، سمحت الجزائر وإيران بانخفاض قيمة عملتيهما. وأدى ذلك إلى زيادة إيرادات الميزانية بالعملة المحلية من الصادرات النفطية، ولكن مكاسب المالية العامة لن تدوم إلا إذا لم ترتفع النفقات، وخاصة فاتورة أجور القطاع العام، استجابة لانخفاض قيمة العملة. واحتفظت دول مجلس التعاون الخليجي بأسعار صرف عملاتها المربوطة بالدولار منذ وقت طويل والتي تركز على قدر كبير من الأصول الأجنبية الصافية. وزادت الضغوط على أسعار صرف هذه العملات المربوطة في أسواق النقد

العجز المجمع في 2016 إلى 7.75% من إجمالي الناتج المحلي، وأن تضيق الفجوة تدريجياً حتى تتلاشى بنهاية العقد مع ازدياد الناتج النفطي والهدوء المفترض للصرعات الدائرة.

التصحيات الجارية على مستوى السياسات

لم يسبق لمعظم البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان أن كانت بحاجة لهذا التصحيح المالي لامتناس صدمة أسعار النفط. ففي العام الماضي، اعتمد العديد من البلدان تدابير كبيرة لخفض العجز، مع السحب من الاحتياطات المالية الوقائية، حال توافرها، أو الاقتراض لتمهيد آثار التكيف مع أسعار النفط المنخفضة. وتشير ميزانيات هذا العام إلى أن الجهود على مستوى السياسات سوف تتكثف (الشكل البياني 3).

الشكل البياني 3
تدابير الضبط المالي، 2015-2016
(% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)



المصادر: السلطات الوطنية؛ وتقديرات خبراء الصندوق. ملحوظة: تدابير الضبط المالي التي حددتها فرق الصندوق القطرية.

وقد تألف الجانب الأكبر من التصحيح حتى الآن من تخفيضات في الإنفاق؛ غير أنه يُنظر حالياً أيضاً في إيجاد مصادر جديدة للإيرادات. وركزت الجزائر والعراق والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، ويقدر أقل عمان، على تخفيضات الإنفاق الرأسمالي. وتمثل تخفيضات الإنفاق الجاري جزءاً مهماً من عملية ضبط المالي في البحرين وعمان وقطر. وجاري استحداث تدابير جديدة لزيادة الإيرادات في عمان (رفع ضريبة دخل الشركات)، والبحرين (ضرائب التبغ والكحول)، وإيران (تخفيض الإعفاءات وتحسين الإدارة الضريبية). وتعتزم دول مجلس التعاون الخليجي استحداث ضريبة على القيمة المضافة في السنوات القادمة.

الإصلاحات في أسعار الطاقة أن توفر نحو 2% من إجمالي الناتج المحلي. وينبغي أن تركز الجهود على جانب الإيرادات على تصميم نظم ضريبية ذات أوعية ضريبية واسعة. وعلى سبيل المثال، من شأن استحداث ضريبة على القيمة المضافة بنسبة 5% أن يؤدي إلى تعبئة إيرادات بنسبة تقارب 1.5% من إجمالي الناتج المحلي¹.

ويجري تمويل العجز عن طريق السحب من الأصول وإصدار سندات الدين. فبعد سحب كميات كبيرة من المدخرات المالية العام الماضي، قد يلجأ بعض البلدان إلى إصدار المزيد من سندات الدين هذا العام. وعلى صناع السياسات أن يحققوا التوازن بين السحب من الاحتياطيات الوقائية، وإصدار سندات الدين المحلي - وبالتالي المساعدة في تنمية الأسواق الرأسمالية المحلية، ولكن مع احتمال مزاحمة استثمار القطاع الخاص - والاقتراض من الخارج. غير أن تكاليف التمويل ارتفعت في ظل انخفاض أسعار النفط وتزايد أسعار الفائدة في الولايات المتحدة. وتم تخفيض عدد من التصنيفات الائتمانية السيادية. واتسعت فروق مبادلات مخاطر الائتمان، ولكنها لا تزال أقل بكثير من الذروة التي وصلت إليها خلال الأزمة المالية العالمية.

تدهور حاد في آفاق النمو

يفرض هبوط أسعار النفط قيوداً على آفاق النمو في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان. ومع انخفاض أسعار النفط وتشديد سياسات المالية العامة، تم تخفيض توقعات النمو بدرجة كبيرة في كل البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان تقريبا منذ أكتوبر الماضي. وعلى وجه التحديد، من المتوقع حالياً أن يتباطأ النمو في دول مجلس التعاون الخليجي والجزائر بدرجة أكثر حدة بسبب تشديد سياسة المالية العامة، وضعف ثقة القطاع الخاص، وانخفاض السيولة في النظام المصرفي (الشكل البياني 5).

الأجنبي الأجلة في الشهور الأخيرة، رغم افتقار هذه الأسواق إلى السيولة نسبياً وتوافر احتياطيات وقائية كبيرة لدى معظم دول مجلس التعاون الخليجي.

ضرورة زيادة إجراءات سياسة المالية العامة

على الرغم من تدابير السياسات المعلنة، فلا تزال مراكز المالية العامة على المدى المتوسط محفوفة بالتحديات في ضوء توقعات استمرار أسعار النفط المنخفضة (الشكل البياني 2). ومن المتوقع أن يصل عجز المالية العامة التراكمي لدول مجلس التعاون الخليجي والجزائر إلى 900 مليار دولار تقريبا خلال الفترة 2016-2021. وستصبح الجزائر والبحرين وعمان والمملكة العربية السعودية من كبار البلدان المدينة خلال هذه الفترة نظراً لأن احتياجاتها من التمويل ستتجاوز احتياطياتها المالية الوقائية السائلة في الوقت الراهن. ومن المتوقع أيضاً أن تظل ميزانيات كل البلدان تقريبا خارج مجلس التعاون في حالة عجز بنهاية هذا العقد.

وهناك حاجة إلى اتخاذ تدابير إضافية للادخار على المدى المتوسط بغية استعادة استمرارية المالية العامة، وإعادة بناء الاحتياطيات الوقائية، والادخار بالقدر الكافي للأجيال القادمة. وفي دول مجلس التعاون الخليجي، يتعين أيضاً اتخاذ إجراءات طموحة لضبط أوضاع المالية العامة لدعم نظم سعر الصرف الثابت. وينبغي توخي الحرص في تحديد توقيت هذه التدابير والعناصر التي تتألف منها للحد من تأثيرها على النمو في الأجل القصير، وتعزيز المساواة وآفاق النمو في الأجل المتوسط. ومن الممكن أن تكون السياسات الهيكلية (راجع أدناه) مكتملة لجهود التصحيح المالي.

ومما لا شك فيه أن إجراءات التصحيح المالي الكبيرة ستستدعي حتما الاختيار بين بدائل صعبة، بما في ذلك إعادة النظر في حجم ودور القطاع العام وتعديل العقد الاجتماعي. والمجال يتسع أيضاً لخفض الإنفاق العام الذي زاد تضخمه خلال طفرة أسعار النفط، وتعبئة إيرادات جديدة. وفي المتوسط، يزيد إنفاق دول مجلس التعاون الخليجي بمقدار الضعف على فاتورة الأجور العامة مقارنة ببلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الأخرى، ويزيادة قدرها 50% تقريبا على الاستثمار العام كنسبة من إجمالي الناتج المحلي. ويمكن لزيادة

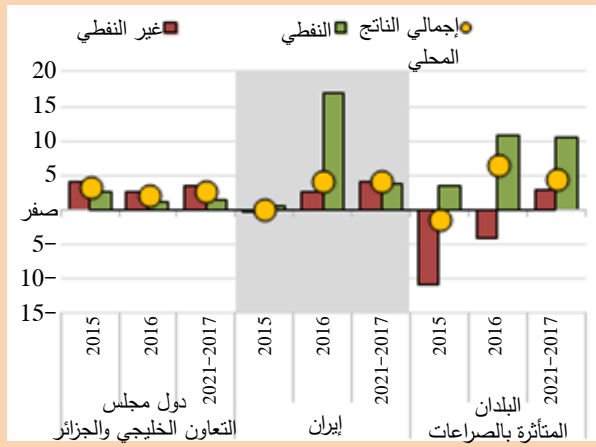
¹ راجع تقرير الصندوق (قيد الإصدار) "سبل التعايش مع انخفاض أسعار النفط" وتقرير الصندوق (2015) "إصلاحات السياسة الضريبية في دول مجلس التعاون الخليجي: الآن وكيف؟"

إلى فرض أعباء أكبر من المتوقع على النمو، وخاصة في ضوء تشديد الأوضاع المالية. فإجراءات الضبط المالي المنفذة حتى الآن في بعض البلدان ليست كافية بعد لاستعادة قدرة المالية العامة على الاستمرار، الأمر الذي قد يؤدي إلى خفض الثقة وزيادة عدم اليقين. وقد تؤدي الزيادة الأخيرة في أسعار النفط إلى بعض التحسن. غير أنه في ضوء الزيادة المستمرة في معروض النفط العالمي مقارنة بالطلب، فلا يمكن استبعاد حدوث هبوط آخر في أسعار النفط، وخاصة في حالة تباطؤ النمو مجدداً في الصين. وتتعلق مخاطر أخرى بالصراعات الإقليمية، التي يمكن أن تطول أكثر من ذلك، مما يعرقل النشاط الاقتصادي. كذلك قد يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية بسرعة تفوق التوقعات إلى زيادة تكاليف الاقتراض الخارجي ومن ثم ارتفاع أسعار الفائدة المحلية.

وتتصاعد كذلك المخاطر المالية المحلية. فمع تدهور أرصدة المالية العامة وتباطؤ النشاط الاقتصادي، تعطل نمو الودائع المصرفية من القطاعين العام والخاص، مما خفض السيولة في النظام المالي (الشكل البياني 6). وفي الوقت نفسه، رفع صناع السياسات في البحرين والكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة أسعار الفائدة الأساسية بعد أن رفع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة في ديسمبر 2015. وستؤدي هذه التطورات إلى تخفيض نمو الائتمان المقدم للقطاع الخاص. وقامت السلطات بتخفيف ضغوط نقص السيولة عن طريق زيادة نسبة القروض إلى الودائع (المملكة العربية السعودية)، وإلغاء مزادات أدون الخزنة (قطر)، والتخطيط لإحياء تسهيلات البنك المركزي غير المفعلة (الجزائر). ومن المحتمل أن تتدهور جودة الأصول المصرفية مع تباطؤ الاقتصاد غير النفطي، مما يؤدي إلى تآكل ربحية البنوك، على الرغم من أن الاحتياطات الوقائية الرأسمالية لا تزال قوية بشكل عام.

وتقتضي زيادة المخاطر تعزيز الرقابة والسياسات المالية. ومن بين الأولويات في هذا الخصوص تصميم وتنفيذ سياسات لرصد وإدارة السيولة على نحو فعال، وتفعيل تسهيلات الإقراض في البنوك المركزية، ووضع نظم ضمان مناسبة، وتعزيز استراتيجيات إدارة الدين العام. ومع زيادة أنشطة البنوك العابرة للحدود، يتعين توثيق التعاون بين الهيئات الرقابية في البلد الأم والبلدان المضيفة.

الشكل البياني 5
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
(التغير %)



ملحوظة: البلدان المتأثرة بالصراعات تشمل العراق واليمن.

ومع ذلك، من المتوقع ارتفاع معدل النمو الكلي في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان إلى 2.9% في عام 2016 و3.1% في عام 2017 مقارنة بنسبة 1.9% في العام الماضي، وذلك نتيجة زيادة الإنتاج النفطي والنشاط الاقتصادي غير النفطي في إيران بعد رفع العقوبات² وتوقعات بدء تحسن النشاط في ليبيا واليمن بعد بلوغه أدنى مستوياته مع افتراض هدوء الصراعات تدريجياً.

ومع توقعات استمرار أسعار النفط المنخفضة وتأثير التشديد المالي سلباً على النشاط الاقتصادي، تم تخفيض تنبؤات النمو على المدى المتوسط في معظم البلدان. ومن المتوقع حالياً أن يصل النمو غير النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي إلى 3.25% على مدى الأعوام الخمسة القادمة، أقل كثيراً من النسبة المسجلة في الفترة 2006-2015 وقدرها 7.75%.

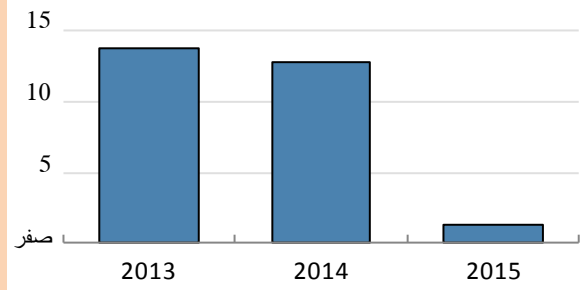
مخاطر التطورات السلبية هي الغالبة

تميل المخاطر المحيطة بهذه التوقعات أساساً نحو الجانب السلبي. ومن الممكن أن تؤدي التدابير المقررة لخفض عجز المالية العامة

² للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن التأثيرات الاقتصادية لتخفيف العقوبات على إيران، راجع عدد أكتوبر 2015 من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي، المتاح على الموقع الإلكتروني: www.imf.org.

وفي نفس الوقت، تعتمد مكاسب النمو في إيران بعد رفع العقوبات اعتماداً جوهرياً على تنفيذ الإصلاحات المحلية الضرورية. ويمثل تحسين الأوضاع الأمنية في البلدان المتأثرة بالصراعات (العراق وليبيا واليمن) شرطاً أساسياً لمواصلة التنمية وتتنوع النشاط (الإطار 1).

الشكل البياني 6
نمو الودائع في مجلس التعاون الخليجي والجزائر
(التغير % على أساس سنوي مقارن)



المصادر: بيانات السلطات؛ وتقديرات خبراء الصندوق.
ملحوظة: البيانات مرجحة بإجمالي الناتج المحلي على أساس تعادل القوى الشرائية.

الحاجة ماسة لتخفيض الاعتماد على النفط

مع ازدياد ضعف آفاق النمو على المدى المتوسط نتيجة هبوط أسعار النفط، أصبحت الحاجة أكثر إلحاحاً إلى تخفيض الاعتماد على النفط. ولم يعد من الممكن الاستمرار في استخدام نموذج النمو الحالي القائم على إعادة توزيع الموارد عن طريق الحكومة، نظراً لانكماش المالية العامة والتزايد السريع في قوة العمل. وفي ضوء الضغوط على الميزانية، لن يتمكن القطاع العام من استيعاب كل الداخلين الجدد إلى سوق العمل.

وبالتالي، فإن تعميق الإصلاحات الهيكلية ضروري لدعم تنوع النشاط ونمو القطاع غير النفطي بغية خلق فرص العمل للقوة العاملة المتنامية.³ كذلك سيترتب على خلق فرص العمل وتحقيق النمو في البلدان المصدرة للنفط بالمنطقة انتقال تداعيات إيجابية مهمة إلى البلدان الشريكة تجارياً التي ستفيد من زيادة التجارة وتحويلات العاملين. وتشمل أولويات الإصلاح إدخال مزيد من التحسينات في مناخ الأعمال، وخفض فجوة الأجور بين القطاعين العام والخاص، وزيادة التوافق بين مناهج التعليم والمهارات التي تتطلبها الأسواق. ومن شأن خصخصة المؤسسات المملوكة للدولة أن تزيد الإنتاجية والكفاءة، - فقد أعلنت عمان والمملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، عن عزمهما خصخصة مجموعة مختارة من أصول الدولة.

³ للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن تنوع النشاط في دول مجلس التعاون الخليجي، راجع دراسة "Cherif, R., F. Hasanov, and M. Zhu" (2016) "Breaking the Oil Spell: the Gulf Falcons' Path to Diversification".

البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: تعاف اقتصادي تدريجي ولكن غير متوازن

النشاط الاقتصادي يتزايد

الإقليمية، بما في ذلك تدفقات أعداد كبيرة من اللاجئين (الإطار 1) واضطرابات حركة التجارة، فضلا عن تباطؤ النمو لدى الشركاء التجاريين للبلدان المصدرة للنفط (دول مجلس التعاون الخليجي).

وفي الفترة 2016-2017، يتوقع أن يظل النمو نحو 4% في المتوسط. وبدأ نمو الاستثمار يزداد تدريجيا، وهو ما يرجع في الأساس إلى إصلاحات الدعم وانخفاض أسعار النفط في الفترة الأخيرة مما أتاح حيزا أكبر للإنفاق العام على البنية التحتية. ويزداد الاستهلاك بشكل مطرد، مدعوما أساسا من فاتورة الأجور الكبيرة في القطاع العام. كذلك تؤدي الوفورات الناتجة عن انخفاض أسعار النفط - بعد إصلاحات دعم الطاقة، حيث يقوم معظم بلدان المنطقة بتمرير التغييرات في أسعار النفط العالمية إلى أسعار تجزئة الوقود المحلية (الشكل البياني 8) - إلى دعم الاستهلاك - مما يعوض تباطؤ تحويلات العاملين في الخارج نتيجة انخفاض التدفقات وارتفاع قيمة العملات مقابل اليورو. وفي الوقت نفسه، لا تزال المخاطر الأمنية المستمرة وتداعيات الصراعات تشكل عبئا على الطلب المحلي.

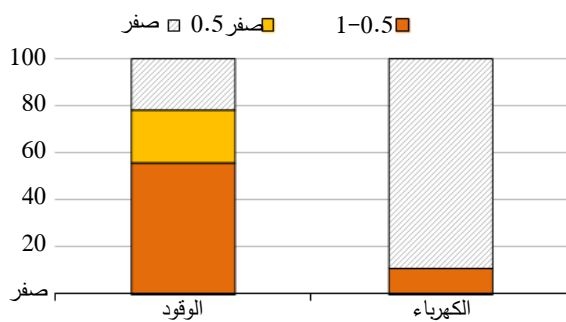
لا تزال البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط شمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان تعمل جاهدة منذ بداية التحولات السياسية في عام 2011 لتلبية المطالب الشعبية برفع مستوى المعيشة وزيادة فرص العمل وتحسين مزاوله الأعمال. وقد ساعدت الإصلاحات الأخيرة في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي. ومع ذلك، لا يزال معدل البطالة مرتفعا بنسبة 10%، وخاصة بين الشباب (25%). ومن ثم يحظى دعم النمو الاقتصادي وجعله أكثر احتواء لكل شرائح السكان بأولوية عالية.

ويمثل انتعاش النشاط الاقتصادي مؤخرا في بعض البلدان مجرد بداية. فقد بلغ متوسط النمو 3.75% في عام 2015 مقارنة بنسبة 3% في الفترة 2011-2014 (الشكل البياني 7). واستمد هذا التعافي قوته من انخفاض أسعار النفط، وتراجع الأعباء المالية نتيجة عمليات الضبط المالي، وتحسن الثقة بفضل التقدم المحرز على مسار الإصلاحات الأخيرة، بما في ذلك الإصلاحات الرامية إلى خفض عجز المالية العامة وتحسين مناخ الأعمال (المغرب وباكستان)، مما ساعد على التصدي للتأثير السلبي لتصاعد المخاطر الأمنية وتداعيات الصراعات

الشكل البياني 8

تمرير تغييرات أسعار النفط أعلى للوقود مقارنة بالكهرباء /1

(النسبة من العينة الكاملة، الدخل المتوقع في نهاية يونيو 2016)

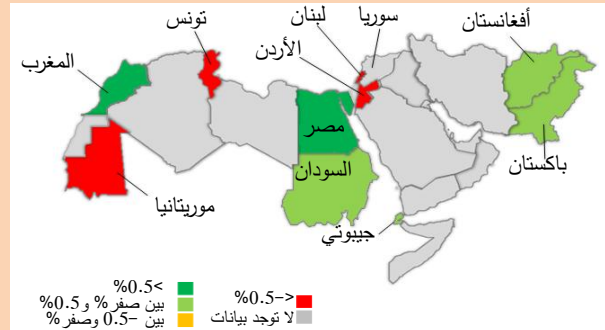


المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. /1 فترة تمرير التغييرات تُعرّف بأنها انخفاض سعر النفط منذ سبتمبر 2014 حتى نهاية يونيو 2016.

الشكل البياني 7

تحسن تدريجي ولكن غير متوازن في النمو

(التغير بالنقاط المئوية، 2015 مقابل 2014)



المصادر: السلطات الوطنية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

المتزايدة، إلى خفض عائدات السياحة من منطقة اليورو. وتزداد هذه الضغوط نتيجة انخفاض تحويلات العاملين في الخارج. وفي عام 2016، يتوقع أن يظل عجز الحساب الجاري في المنطقة دون تغير للعام الثالث على التوالي (عند 4.5% من إجمالي الناتج المحلي). ومع ذلك، من المتوقع أن يؤدي انخفاض الواردات (أساسا منتجات الطاقة)، بدعم من التدفقات المالية المستقرة، إلى زيادة قدرها شهر واحد في تغطية الاحتياطيات لتصل إلى 6.25%.

وفي بعض الحالات يلاحظ أن تغطية الاحتياطيات الدولية منخفضة جدا. ففي مصر، حيث يتراجع الحساب الجاري بعد أن قارب على التوازن في 2014 ليسجل عجزا متوقعا بنسبة 5.25% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2016، فإن الاحتياطيات تغطي ثلاثة أشهر من الواردات. وعلى هذه الخلفية، فإن انخفاض قيمة العملة بنسبة 13% مقابل الدولار الأمريكي في مارس 2016 يمثل تطورا جديرا بالترحيب. وفي السودان، أدى ضعف فرص الحصول على التمويل الخارجي وتخفيف البنوك الدولية للمخاطر إلى تعقيد عملية تصحيح السياسات وأبقت الاحتياطيات الدولية منخفضة.

تراجع حاد في التضخم

مع مواصلة التضخم تراجع الحاد الذي بدأ في منتصف 2014 من المتوقع أن يهبط هذا العام إلى 6%، بانخفاض قدره نقطة مئوية واحدة عن العام الماضي و3.5 نقطة مئوية منذ عام 2014. ومن أهم العوامل المؤدية لذلك، انخفاض أسعار الغذاء والطاقة (التي سُمح فيها بتمرير التغيرات إلى أسعار التجزئة) وارتفاع قيمة العملات مقابل عمليتي أهم اثنين من الشركاء تجاريا وهما الصين ومنطقة اليورو (15% و25% من الواردات على التوالي). ومن العوامل التي تحول دون تراجع التضخم بسرعة أكبر مواصلة الإلغاء التدريجي لدعم الطاقة (بما في ذلك دعم الكهرباء)، وتنقيد عجز المالية العامة، وفي بعض الحالات انخفاض سعر الصرف.

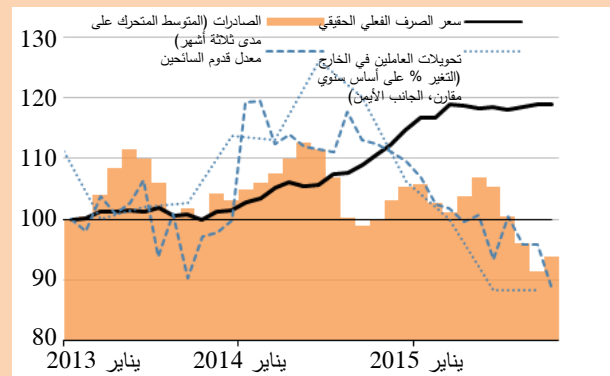
ولا يزال النشاط الاقتصادي ينتعش بشكل متفاوت. ففي عام 2015، تباطأت صادرات موريتانيا بسبب انخفاض أسعار الحديد الخام وضعف الطلب من الصين. وفي تونس، تسبب تصاعد التهديدات الأمنية في إضعاف الثقة وعرقلة السياحة. وأدت التداعيات الناتجة عن الصراع في سوريا إلى الإضرار بالثقة في الأردن وتفاقم الصعوبات في لبنان بسبب المأزق السياسي المحلي وعدم إجراء إصلاحات هيكلية. وفي مصر، تتسبب المخاوف الأمنية وتزايد مواطن الضعف الخارجية في كبح النمو (راجع أدناه). ويتوقع كذلك تباطؤ النشاط الاقتصادي في المغرب، انعكاسا لانخفاض الإنتاج الزراعي.

وتزداد المراكز الخارجية ضعفا بسبب تباطؤ الصادرات وتحويلات العاملين في الخارج ولكنها تستمد الدعم من انخفاض فاتورة واردات الطاقة. وهناك تراجع في صادرات السلع - وخاصة إلى منطقة اليورو والصين (35% و5% من صادرات المنطقة على التوالي) (الشكل البياني 9). وعلى خلفية استقرار الطلب من أسواق التصدير الرئيسية لهذه المنطقة، فإن هذا يعكس انخفاض تنافسية التكاليف (كما يتبين من ارتفاع سعر الصرف الحقيقي)، مما أدى أيضا، إلى جانب المخاوف الأمنية

الشكل البياني 9

انخفاض الصادرات والسياحة وتحويلات العاملين

(قيم المؤشر، يناير 2010 = 100)



المصادر: السلطات الوطنية؛ ومؤسسة Bloomberg LP؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: الصادرات وتحويلات العاملين في الخارج تقاس بالدولار الأمريكي. ويعبر عن الصادرات بأسعار الصرف الثابتة في يناير 2010.

مخاطر التطورات السلبية هي الغالبة

ومتأخراتها. ولخفض التأثير السلبي لضبط أوضاع المالية العامة على النمو ودعم خلق فرص العمل، يتم توجيه بعض الوفورات الناتجة عن خفض دعم الطاقة إلى الإنفاق على البنية التحتية، والصحة، والتعليم، فضلا عن المساعدة الاجتماعية الموجهة للمستحقين وفواتير الأجور (مصر والمغرب وباكستان وتونس).

تواجه الآفاق الاقتصادية مخاطر حدوث تطورات سلبية كبيرة. ويمكن أن يؤدي تدهور الأوضاع الأمنية أو التوترات الاجتماعية، أو الإرهاب من الإصلاح، أو زيادة التدايعات من الصراعات الإقليمية إلى ابتعاد عملية تنفيذ السياسات عن مسارها وإضعاف النشاط الاقتصادي. وقد زادت كذلك مخاطر التطورات الخارجية السلبية منذ شهر أكتوبر الماضي. ومن شأن ازدياد تقييد الأوضاع المالية العالمية وتقلبها نتيجة تحركات أسعار الفائدة الأمريكية والاضطرابات المؤخرة في الأسواق المالية العالمية أن يؤدي إلى زيادة تكاليف الاقتراض الخارجي، وانتقال أثرها إلى أسعار الفائدة المحلية، وتباطؤ التدفقات الرأسمالية الداخلة. ويمكن أن يؤدي ضعف النمو في الصين إلى خفض تمويل البنية التحتية (مصر وباكستان) وزيادة الضغوط على أسعار السلع الأولية، مما يضاعف الاحتياطات الدولية في البلدان المصدرة للسلع الأولية (وخاصة موريتانيا). كذلك يمكن لضعف النمو في دول مجلس التعاون الخليجي أن يحد من تحويلات العاملين في الخارج والسياحة والصادرات والاستثمار والدعم المالي الرسمي. وسيكون لضعف النمو في منطقة اليورو و/أو الأسواق الصاعدة آثار ماثلة. وعلى الجانب الإيجابي، يمكن تعزيز النمو إذا تسارعت وتيرة التحسن في الثقة على المستوى المحلي استجابة للإصلاحات الجارية.

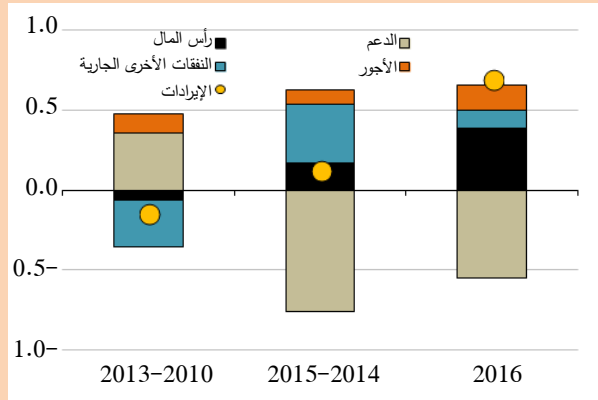
مراكز المالية العامة تتحسن ولكنها لا تزال ضعيفة

أدت الجهود المنسقة في مجال المالية العامة، إلى جانب انخفاض أسعار النفط، إلى خفض عجز المالية العامة. ومن المتوقع أن ينخفض متوسط العجز في المنطقة إلى 6.5% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2016 من ذروته في عام 2013 البالغة 9.5%. ويرجع هذا التحسن أساسا إلى إصلاحات الدعم (الشكل البياني 10). وفي البلدان التي لم تستكمل فيها الإصلاحات بعد (مصر والسودان وتونس)، أدى انخفاض أسعار النفط إلى تخفيض فاتورة دعم الطاقة. وفي بعض الحالات، أدى انخفاض أسعار النفط أيضا إلى تحسين الميزانيات العمومية للمؤسسات المملوكة للدولة، وخاصة في مجال الكهرباء (الأردن وباكستان)، مما خفض حجم اقتراضها من النظام المصرفي

الشكل البياني 10

التغيرات في نفقات وإيرادات الحكومة

(% من إجمالي الناتج المحلي، التغير عن السنة السابقة)



المصادر: السلطات الوطنية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

وإزاء خلفية زيادة ضغوط الإنفاق ومخاطر التطورات السلبية على النمو، فإن المحافظة على التقدم المحرز في ضبط أوضاع المالية العامة تمثل تحديا. فضغوط الإنفاق تتزايد مع الحاجة إلى تهدئة التوترات الاجتماعية وارتفاع تكاليف الخدمات العامة الأساسية، مما يرجع جزئيا إلى تزايد أعداد اللاجئين (الأردن ولبنان). وتتأثر الإيرادات الضريبية سلبا من انخفاض إيرادات ضرائب الوقود النسبية (الأردن) وضعف التحصيل.

ومن المتوقع أن ترتفع الإيرادات هذا العام مع إلغاء الإعفاءات (باكستان)، والحد من الثغرات الضريبية، وتنفيذ إصلاحات ضريبة الدخل (الأردن)، وارتفاع ضرائب المكوس، وتعزيز قدرات الإدارة الضريبية. غير أن العديد من إصلاحات الإيرادات هذه لم تنفذ حتى الآن ومن الممكن أن تتسبب الصدمات غير المتوقعة أو انخفاض النمو في تقويض هذه الجهود. ومن المتوقع أيضا أن تتباطأ المساعدات المالية المقدمة من دول مجلس التعاون الخليجي تمشيا مع أوضاع اقتصاداتها.

العام، ولكن يمكن احتوائها من خلال إصلاحات الخدمة المدنية والمعاشات التقاعدية التي تحرر الموارد اللازمة للخدمات الأساسية والبنية التحتية، مما يعزز نمو القطاع الخاص ويخلق فرص عمل تبلغ أضعاف الفرص المتاحة في القطاع العام. ويمكن لتحسين الإدارة المالية أن يؤدي إلى رفع الكفاءة. وفي البلدان التي تعاني من مواطن ضعف كبيرة، يمكن ادخار مكاسب المالية العامة لبناء الهوامش الوقائية من الصدمات المعاكسة في المستقبل. أما البلدان التي لديها هوامش وقائية كبيرة بالفعل، فيمكن استخدام جزء من هذه المكاسب لزيادة الإنفاق الداعم للنمو، الذي سيخلق أيضا فرص العمل. ويمكن لزيادة مرونة سعر الصرف دعم عملية الضبط المالي عن طريق امتصاص الصدمات الخارجية جزئيا وتحسين المراكز الخارجية من خلال تعزيز القدرة التنافسية.

خلق فرص العمل ورفع مستويات المعيشة

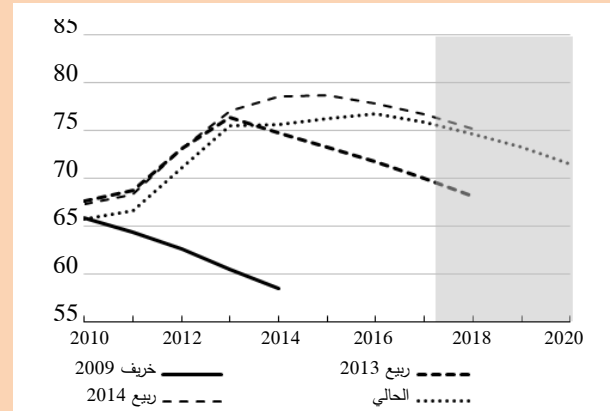
إلى جانب الاستقرار الاقتصادي الكلي، هناك حاجة إلى تحقيق نمو اقتصادي أعلى وأكثر احتوائية بكثير بغية خلق فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة. وتمثل الإصلاحات الهيكلية الموجهة مطلباً أساسياً لدعم النمو⁴ ويمكن تخفيض تكلفة ممارسة الأعمال، والاختناقات على جانب العرض - التي تعرقل الإنتاجية - بتحسين حماية حقوق المستثمرين، ورفع كفاءة وجودة البنية التحتية، وتنفيذ الإصلاح التنظيمي. ويمثل رفع كفاءة سوق العمل وتحقيق التوافق بين التعليم واحتياجات القطاع الخاص عاملان حيويان للحد من البطالة وزيادة إنتاجية العمالة. ومن شأن توسيع نطاق تغطية مكاتب الاستعلام الائتماني أن ييسر فرص الحصول على التمويل. ومع زيادة الانفتاح التجاري تتمكن البلدان من الانضمام لسلاسل العرض العالمية في الصناعات التحويلية المنشئة لفرص العمل.

⁴ راجع دراسة Mitra and others (2016) "Avoiding the New Mediocre: Raising Long-Term Growth in the Middle East and Central Asia" المتاحة على الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org

ورغم استقرار نسب الدين العام في الفترة الأخيرة، فإنها لا تزال مرتفعة، وخاصة في مصر والأردن ولبنان، حيث تتراوح بين 90% و145% من إجمالي الناتج المحلي (الشكل البياني 11). وتتسبب هذه النسب المرتفعة في تفويض ثقة المستثمرين، وخاصة في بيئة الأسواق المالية العالمية المتقلبة، وفي ضوء ارتفاع تكاليف خدمة الدين وزيادة الاحتياجات من التمويل. ومن الممكن أن تتسبب التركزات الكبيرة لقروض القطاع العام، مع عدم توافر الأسواق المالية العميقة، في تهديد استقرار القطاع المصرفي، الذي ظل متمسكاً بالسيولة، والرسمة الجيدة، والربحية، على الرغم من زيادة القروض المنعثة في الفترة الأخيرة نتيجة ضعف النشاط الاقتصادي.

الشكل البياني 11

الدين العام: هل سينخفض أخيراً؟
(% من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: السلطات الوطنية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ولوضع الدين على مسار قابل للاستمرار، يتعين مواصلة ضبط أوضاع المالية العامة. ويمكن أن تؤدي تدابير الإيرادات التي تستهدف شرائح السكان مرتفعة الدخل، وزيادة كفاءة التحصيل الضريبي - كالتحول إلى نظام قائم على التكنولوجيا - إلى دفع عجلة التقدم في ضبط أوضاع المالية العامة على نحو أقل تأثيراً على النمو من تدابير الإنفاق. ونتيح أسعار النفط المنخفضة فرصة لاستكمال إصلاحات دعم الطاقة المدرجة في الميزانية والتقليل من خسائر شركات الطاقة المملوكة للدولة من خلال تطوير نظام للتسعير التلقائي. وتؤدي البيئة الاجتماعية-السياسية الحالية إلى صعوبة تقليص فواتير الأجور الكبيرة في القطاع

الإطار 1 - خارطة طريق لخروج البلدان من دائرة الصراعات

من وضع خطط لتلبية احتياجات اللاجئين والمجتمعات المضيفة، مثلا من خلال تقديم الدعم المؤقت لتوظيف العمالة، وتوسيع نطاق التحاق اللاجئين بنظام التعليم، ودعم السلطات المحلية لتوفير الخدمات العامة، ومختلف مشروعات البنية التحتية¹.
ومع تصاعد تكاليف الصراعات، على المجتمع الدولي توسيع نطاق الدعم

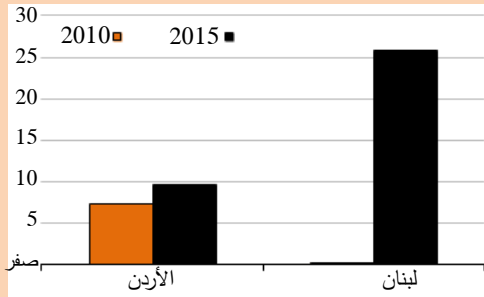
لا تزال الصراعات العنيفة تضرب منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، وتكاليفها الإنسانية هائلة. وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن الصراع في سوريا وحدها أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 250 ألف شخص، وتشريد عدة ملايين. ففي الفترة من أكتوبر 2015 إلى مارس 2016، فر أكثر من 600 ألف شخص من البلاد، ليصل بذلك إجمالي عدد اللاجئين السوريين إلى ما يقرب من 5 ملايين نسمة. وخلال الفترة نفسها، شنت أطراف فاعلة العنيفة من غير الدول أكثر من 30 هجمة على المدنيين في المنطقة (خارج سوريا)، مما أسفر عن مقتل أكثر من 800 شخص وجرح مئات الآخرين. وكانت هذه الجماعات مسؤولة أيضا عن الهجمات التي وقعت في جميع أنحاء العالم.

ولا تزال التكاليف الضخمة في العراق وليبيا وسوريا واليمن مستمرة في الارتفاع. وتسببت أعمال العنف الشديدة في ندرة المواد الغذائية وغيرها من الضروريات، وإحراق الضرر بالبنية التحتية والمؤسسات، وارتفاع معدلات التضخم، وإضعاف المخرجات، وتدهور مراكز المالية العامة والمراكز الخارجية. ولا يزال تأثيرها الاقتصادي كبيرا. فبسبب الصراع المطول، أصبح إجمالي الناتج المحلي السوري اليوم أقل من نصف ما كان عليه قبل الحرب، في حين تشير التقديرات إلى أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في اليمن تقلص بأكثر من 40% منذ عام 2010. وتتسبب الصراعات في إضعاف الآفاق الاقتصادية للبلدان عن طريق تقليص مواردها وتحويلها بعيدا عن النفقات والتحويلات الاجتماعية الضرورية، وبعيدا أيضا عن الإنفاق الرأسمالي.

وقد عانت بلدان أخرى في المنطقة من تداعيات كبيرة. فقد وضعت مهمة استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين ضغطا هائلا على الميزانيات الحكومية والبنية التحتية والخدمات العامة. كذلك أدى تدهور الأوضاع الأمنية وتراجع الثقة إلى التأثير سلبا على التجارة والاستثمار والسياحة، مما أضعف النمو. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن الصراع في سوريا تسبب في خفض نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في لبنان بنحو 3 نقاط مئوية سنويا منذ بدايته، وأن تقاوم الأزمة في سوريا والعراق في عام 2015 كان له أثر سلبي أيضا على النمو الاقتصادي في الأردن. وتواصل الصراعات كذلك تقليل استعداد بلدان المنطقة للقيام بالإصلاحات الاقتصادية الضرورية، وإن كانت صعبة من الناحية السياسية.

ولا تزال بلدان المنطقة مستمرة في التكيف مع ظروفها بعدة طرق. فعلى سبيل المثال، تمكن التجار اللبنانيون الذين عانوا من هبوط الطلب من سوريا من إيجاد أسواق تصديرية جديدة من ذلك الحين. وتمكنت البلدان التي تستضيف اللاجئين، بالتعاون مع الأمم المتحدة ووكالات الإغاثة الأخرى،

الشكل البياني 1-1
اللاجئين
(% من مجموع السكان/1)



المصادر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
1/ مجموع اللاجئين المسجلين والأشخاص في حالات شبيهة باللجوء. وتشير التقديرات إلى أن عدد اللاجئين غير المسجلين قد يصل إلى العدد الكبير للاجئين المسجلين في الأردن.

المقدم وتنسيقه بشكل أفضل. فإلى جانب المساعدة الإنسانية، ينبغي أن تتطوي المساعدة الإنمائية على دعم طويل الأجل لإعادة بناء البنية التحتية في البلدان المتأثرة بالصراعات، وتعزيز الصلابة في مختلف اقتصادات المنطقة. وهناك احتياجات تمويلية كبيرة، حيث تحتاج البلدان المضيفة إلى تمويل إضافي للمشروعات ذات الصلة بالأزمة. وفي الوقت نفسه، تعاني وكالات المعونة من الفجوات التمويلية. وقد بدأ المجتمع الدولي إدراك هذه الاحتياجات. فقد أفضى مثلا مؤتمر "دعم سوريا والمنطقة" الذي عقد في لندن في فبراير 2016 إلى التزامات بزيادة الدعم المالي للاجئين والمجتمعات المضيفة. ومن الضروري الآن أن تُترجم هذه التعهدات إلى دعم واقعي في الوقت المناسب وعلى نحو يتسم بالفعالية.

¹ راجع دراسة Rother and others (قيد الإصدار) بعنوان "The Economic Impact of Conflicts in the Middle East and North Africa Region: Macroeconomic Effects, Policy Implications, and the Role of the IMF"

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: مؤشرات اقتصادية مختارة، 2000-2017

(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

التوقعات		المتوسط				
2017	2016	2015	2014	2013	2012-2000	
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان¹						
3.5	3.1	2.5	2.8	2.3	5.2	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
5.2-	6.9-	3.6-	5.5	10.0	9.5	رصيد الحساب الجاري
8.2-	10.0-	9.2-	2.9-	0.3-	2.9	رصيد المالية العامة الكلي
4.9	5.2	5.7	7.0	10.0	6.8	التضخم، سنويا (النمو السنوي)
البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان						
3.1	2.9	1.9	2.7	1.9	5.4	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
5.6-	8.0-	3.1-	8.9	15.0	13.9	رصيد الحساب الجاري
9.4-	11.6-	10.1-	0.6-	4.0	6.7	رصيد المالية العامة الكلي
4.0	5.0	5.3	5.8	10.4	7.5	التضخم، سنويا (النمو السنوي)
منها دول مجلس التعاون الخليجي						
2.3	1.8	3.3	3.5	3.2	5.1	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
4.1-	7.0-	1.0-	14.5	21.3	17.1	رصيد الحساب الجاري
10.8-	12.3-	9.9-	3.3	10.2	10.8	رصيد المالية العامة الكلي
1.9	3.3	2.5	2.6	2.8	2.8	التضخم، سنويا (النمو السنوي)
منها البلدان المصدرة للنفط خارج مجلس التعاون الخليجي						
4.0	4.2	0.3	1.7	0.5	5.8	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
8.0-	9.6-	6.9-	0.9-	4.1	9.1	رصيد الحساب الجاري
7.7-	10.9-	10.3-	5.0-	3.0-	2.6	رصيد المالية العامة الكلي
6.4	7.0	8.6	9.5	19.0	12.5	التضخم، سنويا (النمو السنوي)
البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان						
4.2	3.5	3.8	2.9	3.1	4.6	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
4.6-	4.5-	4.6-	4.2-	5.1-	2.3-	رصيد الحساب الجاري
5.7-	6.6-	7.3-	7.7-	9.4-	5.4-	رصيد المالية العامة الكلي
6.7	5.8	6.6	9.4	9.1	5.5	التضخم، سنويا (النمو السنوي)
العالم العربي						
3.2	2.7	2.8	2.2	3.0	5.5	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
6.5-	8.6-	4.5-	6.4	11.4	11.2	رصيد الحساب الجاري
10.5-	12.7-	11.2-	3.0-	1.3	4.2	رصيد المالية العامة الكلي
4.1	4.7	4.6	4.8	4.9	4.1	التضخم، سنويا (النمو السنوي)

المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات وتوقعات خبراء الصندوق.

¹ بيانات 2011-2017 لا تتضمن الجمهورية العربية السورية.

ملحوظة: تشير البيانات إلى السنة المالية لكل من البلدان التالية: أفغانستان (21 مارس/20 مارس) حتى 2011، و 21 ديسمبر/20 ديسمبر بعد ذلك، وإيران (21 مارس/20 مارس)، ومصر وباكستان (يوليو/يونيو).

البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان تشمل: الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، واليمن.

دول مجلس التعاون الخليجي تشمل: البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

البلدان المصدرة للنفط خارج مجلس التعاون الخليجي تشمل: الجزائر وإيران والعراق وليبيا واليمن.

البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان تشمل: أفغانستان وجيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وباكستان والسودان وسوريا وتونس.

العالم العربي: الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والسودان وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة واليمن.